صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري

التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة اسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر- ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	١١٤,٥٠ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٤,٥٠ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الاسلامي المصري

تليفون ١٩٨٥١

فاكس +٢٠٢-٣٣٧٦٢١٢٨١

العنوان الالكتروني http://www.faisalbank.com.eg

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢١	-٠,١%
العائد منذ بداية العام	٢,٣%
٢٠٢٠	-٤,٠%
منذ ٥ سنوات	٥٦,٦%
منذ التأسيس	١٠٣,١%

توزيع الأصول

الاداء

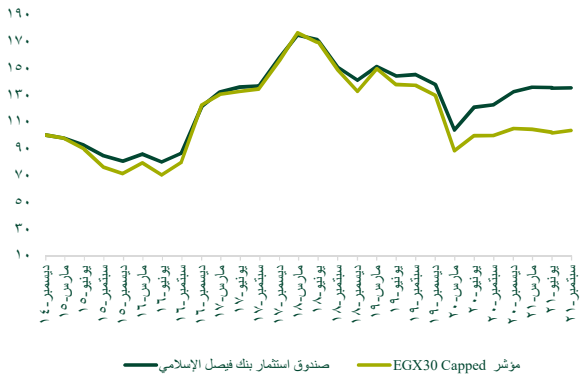

تحليل السوق

أداء الربع الثالث من عام ٢٠٢١:

وصل مؤشر EGX30 إلى أدنى مستوى له في ٢٠ يونيو بعد إعادة التوازن لكل من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ومؤشر FTSE EM، الذي شهد انخفاضًا في وزن سهم البنك التجاري الدولي. نتيجة التدفقات الخارجة سهم البنك التجاري الدولي إلى تقييمات منخفضة تاريخية. أعلن البنك في ٢٤ يونيوعن تعيين حسين أباظة في منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، وبدأت التدفقات الأجنبية الوافدة في العودة إلى السهم بسبب تقييمه الجذاب ونظرة أكثر استقرارًا للإدارة، وارتفع السهم بنسبة ٩.٥٪ في يوليو و٩.٢٪ في أغسطس. ارتفاع سهم البنك كان له تأثيرغير مباشر على باقي المؤشر وساعده على اختراق علامة ١١٠٠٠ نقطة. كانت نتائج الربع الثاني من عام ٢٠٢١ إيجابية علي جميع القطاعات، مما طمأن المستثمرين أن أرباح الشركات تتعافى من الانخفاض الذي شهدته خلال عام ٢٠٢٠.

توقف انتعاش السوق في سبتمبر، مع ظهور أنباء عن تطبيق ضرائب أرباح رأس المال مطلع ٢٠٢٢. صدر قانون أرباح رأس المال (١٩٩/٢٠٢٠) لأول مرة في يوليو ٢٠١٤، لكن الحكومة اضطرت لتأجيل تنفيذه مرتين (في ٢٠١٥ و٢٠١٧) لمدة ستة سنوات، واختارت بدلاً من ذلك فرض ضريبة الدمغة على عمليات التداول. أكدت وزارة المالية في ٣ سبتمبر إن القانون سينفذ في يناير ٢٠٢٢ كما هو مقرر وسيفرض ضريبة أرباح رأس المال بنسبة ١٠%. سيتم تطبيق الضريبة على المستثمرين المحليين فقط بينما يستمر المستثمرون الأجانب في دفع ضريبة الدمغة. كان لهذه الأخبار بعض التأثير السلبي على معنويات السوق، خاصة في أوساط المستثمرين الأفراد، بعد الارتفاع الكبيرالذى شهدته أسهم الشركات الصغيرة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ تلقى السوق ضربة أخرى في وقت لاحق في سبتمبر حيث بدأت الأسواق الناشئة في الانخفاض بعد ظهور أخبار عن أزمة ديون مجموعة Evergrande في الصين. Evergrande هي واحدة من أكبر مطوري العقارات في الصين، مع التزامات تزيد عن ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، وفشلت الشركة في سداد المصاريف التمويلية على السندات، وتعرض بعض أصولها للبيع لمواجهة أزمة السيولة الحالية.

على صعيد الشركات، قدمت تحالف الدار العقارية عرض لشراء حصة في سوديك لا تقل عن ٥١٪ ولا تزيد عن ٩٠٪ بسعر ٢٠ جنية مصري للسهم الواحد مما يعني أن الشركة تبلغ قيمتها الإجمالية ٧.١ مليار جنيه مصري. لا يزال العرض قيد الدراسة من قبل هيئة الرقابة المالية (FRA) ولم تتم الموافقة عليه بعد. وأعلنت شركة القابضة المصرية الكويتية أن ٦٩٪ من أسهمها المدرجة في مصر قد تحولت إلى الجنيه المصري من الدولار الأمريكي. كان لدى الشركة ١.١٣ مليار سهم، ٦٠٪ منها مدرجة ومتداولة في مصر، في حين أن الـ ٤٠٪ المتبقية مدرجة ومتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية. وهذا يعني أنه تم تداول حوالي ٦٧٠ مليون سهم في مصر بالدولار الأمريكي قبل التحويل، وحوالي ٤٦١ مليون سهم منها تحولت إلى التداول بالجنيه المصري بينما لا يزال الرصيد المتبقي متداولًا بالدولار الأمريكي.

النظرة المستقبلية

وينتظر السوق حاليًا الاكتتاب العام المرتقب لشركة e-Finance في منتصف أكتوبر بقيمة تزيد عن ٣ مليار جنيه. شهد السوق بعض عمليات البيع لتدبير بعض السيولة للاكتتاب العام. نعتقد أنه بعد الاكتتاب العام، سيشهد السوق ارتفاعا على المدى القصيروبعد عودة بعض السيولة للسوق.

على صعيد اخر، نراقب عن كثب أحداث أزمة ديون Evergrande وتأثيرها على الأسواق الناشئة، و إذا كان هناك حل سريع للأزمة أو إذا كانت ستظهر تداعيات أخرى.

وشهدت أسعار السلع جولة أخرى من الزيادات في سبتمبر، حيث تخطى البرنت ٨٠ دولار أمريكي للطن، بينما وصل سعر اليوريا إلى مستوى مرتفع تخطى ٧٠٠ دولار أمريكي للطن. وسيكون لذلك أثرا ايجابيا على نتائج أعمال شركات قطاعي البتروكيماويات والأسمدة في مصر خاصة لنتائج النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

الاقتصاد

أعلنت الحكومة المصرية خطة تنفيذ ١٠% ضريبة القيمة المضافة علي الأسهم المدرجة في البورصة المصرية بداية من ١ يناير ٢٠٢٢، وسوف يقوموا بالغاء ٠.١٢٥٥% ضريبة الدمغة علي المستثمرون المحليون. ومن ناحية أخري، المستثمرون الأجانب معفون من ضريبة القيمة المضافة ولكن سوف يستمروا في دفع ٠.١٢٥٥% ضريبة الدمغة علي كل عملية.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨.٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩.٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ١٠.٥٠% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتي نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت علي مستويات التي وصلوا اليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.

أعلنت مصر أن حجم اليوروبوند الذي قامت الحكومة بطرحه ٣ مليار دولار وتم تغطية الطرح ٣ مرات، تضمنت عملية البيع حوالي ١.١٢٥ مليار دولار لسندات مدتها ٦ سنوات بعائد ٥.٨%، ١.١٢٥ مليار دولار لسندات مدتها ١٢ سنة بعائد ٧.٣%، و ٧٥٠ مليون دولار لسندات مدتها ٣٠ سنة بعائد ٨.٧٥%.

أعلن البنك المركزي أن صافي أصول الأجانب في البنوك المحلية بلغت ٤.٤ مليار دولار صافي التزامات بالمقارنة بـ١.٦ مليار دولار في يوليو وبصافي أصول ١.٧ مليار دولار في يونيو. مما يعني انخفاض بلغ ٦.٢ مليار دولار خلال شهرين. نعتقد أن الانخفاض جاء بسبب اتساع عجز الحساب الجاري بسبب ارتفاع ضغوط الاستيراد مما أجبر البنوك علي استخدام بعض أصولها لتمويل التزامات العملات الأجنبية.

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر سبتمبر ليبلغ ٤٠,٨٣ مليار دولار مقارنة بـ٤٠,٦٧ مليار دولار خلال شهر أغسطس، مما يعني نسبة تغطية للواردات ٧.٢ شهر.

ارتفع معدل التضخم في شهر سبتمبر ٢٠٢١ ليصل إلي ٦,٦% بالمقارنة بـ٥,٧% في شهر أغسطس ٢٠٢١، بالمقارنة بـ٤,٥% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. ويعتبر هذا أعلي مستوي وصل اليه معدل التضخم منذ أبريل ٢٠٢٠، وكان متوقع بسبب التأثير الأساسي في أسعار مواد الغذائية في أغسطس/سبتمبر ٢٠٢٠. نعتقد أن معدل التضخم سوف يستمر في الارتفاع تدريجي في ضوء الارتفاع المستمر في أسعار السلع العالمية التي ستجبر المنتجين علي ارتفاع أسعار المواد الخام. يتوقع البنك المركزي المصري أن يصل معدل التضخم الي ٧% (+/-٢%) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، ونتوقع أن يصل معدل التضخم الي متوسط/أعلي من هذا المستوي.